تنظيم الهجرة الزراعية(*)

الهجرة الزراعية ناحية من أهم نواحى الاصلاح القومى للفلاح الذى تسعد الأمة من جهوده الجبارة فى فلاحة الأرض ، ويشقى هو فيضعف ويموت وهو قانع صبور .

هذا الفلاح يكون من مجموع الأمة ٨٠ ٪ من ذلك : —

عـــدد	
١٧١٨٠٠٠	يملكون أقل من فدان .
٥٦٨٠٠٠	« من فدان إلى ٥ أفدنة .
٨٦٠٠٠	« من ٥ أفدنة إلى ١٠ أفدنة .
٣٩٠٠٠	« من ١٠ أفدنة إلى ٢٠ فداناً .
٢٢٠٠٠	« من ٢٠ فداناً إلى ٥٠ فداناً .
١٣٠٠٠	« أكثر من ٥٠ فداناً .

ومجموع الملاك ٢٫٤٤٦٫٠٠٠ وهم ١٥ ٪ من مجموع السكان .

والباقون هم البائسون المستضعفون الذين يتضورون جوعاً وعرياً ، تفتك بهم الأمراض القتالة ، فلا مغيث ولا مجير .

أولئك الذين نسيت الحكومات المتعاقبة نصيبهم من ضروب الاصلاح ومسهم الضر بأنواعه فى مساكنهم وأرزاقهم وصحتهم ، وهم الأكثرية الساحقة من الأمة وهم مصدر رخائها وقوام سعادتها ومنبع ثروتها فهل هذا نصيب العاملين .

الحالة ماسة إلى تنظيم حالة الفلاح واستقرارها وتوفير أسباب الرزق والعمل أمامه ، وذلك بتقييد الهجرة الزراعية وتنظيمها وتوزيع الملكيات الصغيرة عليه .

وقبل أن أقترب من هذا المشروع أود أن أضع أمامكم مثلا ناطقاً عن حالة التعداد فى بعض المناطق ، ومساحة الأراضى فيها ، ومقارنة ذلك بمناطق أخرى فى التعداد والمساحة .

(*) لحضرة الزميل المحترم صاحب السعادة جلال فهيم باشا وكيل وزارة الزراعة الأسبق ألقاها فى رابطة الاصلاح الاجتماعى .

مديرية المنوفية يبلغ تعدادها ٠٠٠ر٢٠٠ر١ نسمة ومساحة أراضيها ٠٠٠ر٣٥٠ فداناً ، أى أن نسبة الأشخاص إلى الأرض كنسبة ٣ إلى ١ تقريباً ، أو بطريقة أوضح لكل ٣ أشخاص فدان ، على حين تصبح هذه النسبة فى شمال الدلتا ٢٥ فداناً للشخص الواحد .

فى الحالة الأولى لا تخرج الأرض ما يمسك رمق الأهالى ، ويكفى غذاء مواشيهم ، والأيدى العاملة أكثر مما تحتاجه الأرض لفلاحتها ، فلا غرابة أن ساءت حالتهم فجنح بهم العوز والفقر إلى الفساد والاجرام .

وفى الحالة الثانية تفتقر الأرض إلى الأيدى العاملة ، فلا يجدونها إلا بطريق الترحيل ، وهذا ما يدعو إلى مضاعفة أجورهم مما يجر زيادة مصاريف الانتاج .

إليكم يا حضرات السادة مثلا آخر خاصاً بالملاك الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد ، هل يكفى إيراد جزء من فدان عائلة مكونة من خمسة أشخاص ومستلزمات الفلاح من الماشية ،

تبلغ الملكيات التى تقل عن فدان نحو ٠٠٠ر٧٠٠ فدان يملكها نحو ٠٠٠ر٧٠٠ر١ مالك ، وهم فى الحقيقة ، وإن أحصيناهم فى الملاك ، ليس حظهم أقل من حظ الأجير ، إذ أن زيادة تكاليف الانتاج لهذه المساحات الضئيلة إن لم تكن متعذرة فهى قليلة النفع كثيرة التاعب .

هذه الأمثلة تلقى ضوءاً ظاهراً لحاجة البلاد إلى السرعة فى سن قوانين لتنظيم الهجرة الزراعية وتوزيع الملكيات الصغيرة ، وأما ما يكون لهذه القوانين من أثر عظيم فهو :

أولا — فى تحسين حالة الفلاح ، وتوفير أرزاقه ، وما يعقب ذلك من شعوره بنعيم الحياة والصحة وحسن المسكن .

وثانياً — استقرار الحياة الزراعية على أسس تحقق الحالة الاقتصادية الزراعية .

وثالثاً — تقليل مصاريف الانتاج .

ورابعاً — استتباب الهدوء والأمن فى الجهات المكتظة بالسكان .

أما الاصلاح الذى تجب السرعة فى تنفيذه فيشمل مشروعين متلازمين :

الأول — توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين وتحصيل ثمنها منهم على أقساط وفائدة قليلة .

والثانى — الهجرة الزراعية للفلاح .

فلتنفيذ المشروع الأول تخصص الأراضى الآتى بيانهـــا لتوزيعها ملكيات صغيرة وهى : —

١ — جميع أراضى الحكومة المستصلحة (ما عـدا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب) .

٢ — الأطيان البور التى تملكها الحكومة ، وهى التى أعدت لها طرق الصرف والرى العامة بعد إصلاحها .

٣ — الأراضى التى تنزع ملكيتها من ممتلكيها وتقل عن فدان من جراء عملية التجميع .

٤ — الأطيان التى تنزع ملكيتها إجبارياً فى المحاكم .

على أن تكف الحكومة عن التدخل غير المشروع بين الدائنين والملاك المدينين وتشترى هذه الأطيان إذا ما نزعت ملكيتها وتخصص للتوزيع على صغار المزارعين .

ولهذه المناسبة — اسمحوا لى — أيها السادة — أن أقول رأيى مخلصاً لوجه الله ولمصلحة البلاد العامة : إن تدخل الحكومة السابقة فى وقف البيوع الجبرية أو لصيانة الثروة العقارية كما يسمونها ما هو إلا بدعة حزبيـة لا يجيزها الشرع ولا النظم الاقتصادية ولا أية حكومة ترغب فى استبقاء الثقة المالية لخزينتها وسمعتها .

وهى — وإن كان ظاهرها الرحمـة بهؤلاء المدينين المستهترين بالوفاء — قد أساءت إلى حركة التعامل العامة بين أصحاب رءوس الأموال والملاك ، وأصبحت البنوك مخافة هذا التدخل تمنع أموالها عن المتعاملين .

يبلغ عـدد المدينين ١٢٫٠٠٠ من ذلك ٢٫٠٠٠ يخشى على أطيانهم من نزع الملكية ، وقد تدخلت الحكومات السابقة من أجل هؤلاء ودفعت من المال لصيانة أملاكهم ما يبلغ ١٤ مليوناً من الجنيهات صرف هذا المال الجسيم من خزينة الدولة أى من مال الأمة ، وهو ما يجب أن يصرف فى المشروعات العامة التى يعود نفعها على

الأمة جميعاً لا أن يصرف لمصلحة من ساءت حالتهم وعجزوا عن الأداء حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحتهم آجالا واسعة وأقساطاً تتفق وموارد أطيانهم لو عملوا مخلصين على الأداء ولكن تواكلهم واتكالهم على تدخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يستمرئون المرعى فتهاونوا فيما عليهم من التزامات وتعهدات نحو الدائنين ، وأصبح لزاماً أن تغل الحكومة يدها عن التدخل حتى تعود الثقة المالية للبلاد وتسترد الحكومة ما فقدته سابقاً مادياً وأدبياً ، ويكفى ما نوهت به البنوك فى تقاريرها السنوية ، وهذا هو صوت الفلاح يؤيدها فى الرأى ويطالب الحكومة أن تدخر مال الدولة لمرافق الشعب العاملة .

إن الأراضى تضعف وتقوى كالانسان ، فإن تملكها قوى أثمرت وأخرجت ، وإن تملكها هزيل ضعفت وأمسكت ، ولمصلحة الانتاج الزراعى — وهو ما تعمل على وفرته وزيادة غلته — يجب أن تكون الأطيان فى أيدى الأقوياء الأوفياء لا فى أيدى المرهقين المسرفين .

٥ — جميع أطيان الحكومة البور التى لم يتوفر لديها للآن طرق الصرف والرى العامة وتبلغ نحو ١٫١٠٠٫٠٠٠ فدان تصبح بموجب القانون معدة للتوزيع على صغار المزارعين بعد إصلاحها .

ولو جاز لى التوسع لحساب مصلحة الفلاح والمصلحة العامة لأضفت إلى هذه البنود السابقة باباً كبيراً فى الأراضى التى توزع على الفلاح ، وهو أطيان الوقف الأهلى بعد انقراض الطبقة الثانية إذ تصبح حالة المستحقين لهذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان إن لم تكن أشد وأتعس .

أما مشروع الهجرة الزراعية الذى يحقق الأغراض التى ذكرناها فيتلخص فى الأبواب الآتية : —

أولا — نظام المستعمرين ، وهل يكون اختيارياً أو بموجب قانون .

ثانياً — طريقة إصلاح الأراضى البور قبل التوزيع ومن يتولى الاصلاح .

ثالثاً — توفير المال اللازم .

رابعاً — بعض الطرق التى اتبعت فى الممالك الأخرى والقوانين التى سنتها للتنفيذ .

نظام المستعمرين اختيارياً وإجبارياً : لكل مملكة نظامها فى اختيار المستعمرين فمنها من جعله اختيارياً ومنها من جعله بقانون ، فمثلا كان الاستعمار فى هولندا

واستراليا بقانون ، وكان توزيع الأراضى إلى ملكيات صغيرة فى رومانيا بقانون يعين الطبقات التى يمنحهم القانون حق توزيع الأراضى عليهم ، وتركت بعض الممالك الهجرة لمن يشاء بأساليب الترغيب والتشويق .

غير أن الحالة فى مصر تختلف عما فى هذه الممالك ، إذ أن حالة التعداد فى بعض المناطق لا تتمشى مع المساحة كما سبق لنا بيانه . والانتاج الزراعى يتوقف إلى حد بعيد على توزيع الأيدى العاملة ، خصوصاً فى النواحى القليلة السكان ، من النواحى المكتظة بالأهالى ، فإذا راعينا هذه الناحية وجب أن تكون الأفضلية لمن توزع عليهم الأراضى لأصحاب الملكيات التى تقل عن فدان الذين تنزع ملكياتهم ويستعيضون عنها بأملاك الحكومة .

طريقة إصلاح الأراضى البور : للحكومة فى شمال الدلتا نحو ٣٠٠ر٠٠٠ فدان من الأطيان توفرت لديها طرق الرى والصرف العام ومباشرة الحكومة إلى الآن لعملية الاصلاح على الوجه الأكمل كانت نتيجة محققة وناجحة كل النجاح ونشهد لمدير مصلحة الأملاك الأميرية ورجاله بتمام الخبرة العملية وحسن الاقتصاد . غير أن المساحة التى يتم إصلاحها سنوياً كانت محدودة طبقاً لما كان يخصص لها من الأموال ، فلم تستطع المصلحة أن تصلح أكثر من ٨٠٠٠ فدان سنوياً .

والظاهر أن مالية الحكومة خصوصاً فى الوقت الحاضر لا تسعف بالمال اللازم للاصلاح فى مدى أوسع لذلك وجب أن يوكل الاصلاح إلى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية ، على أن تساهم الحكومة فى هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ فى المائة من رأس المال حتى تخولها حق الإشراف على الاصلاح وتوزيع الأراضى على صغار المزارعين بأرباح للشركة معقولة — أما المال اللازم لمساهمة الحكومة بهذا القدر فهو قيمة ثمن الأطيان وما يزيد عن ذلك يعمل به قرض أهلى ، وبذلك يمكن تدبير المال اللازم لهذه الشركات وتصلح الأراضى البور فى القليل من الزمن ، فتستفيد الحكومة بما يجنى منها من الضرائب ، كما أن الأطيان تصبح باب سعادة ورفاهية لمن يمتلكونها من صغار المزارعين وهنيئاً لحكومة يتحقق فى عهدها هذا الحلم اللذيذ للآلاف من الفلاحين البائسين الصامتين .

على أن المشرع المصرى — عند وضعه مشروعات القوانين الخاصة بتخصيص

أراضى الحكومات للتوزيع على صغار المزارعين ، ونزع الملكيات الصغيرة التى تقل عن فدان ، والتقنينات الخاصة بالهجرة — يجد أمامه أمثلة فى الممالك ، خصوصاً إذا استعان بالفنيين من رجال الزراعة والمال فى وضع هذه القوانين وتمصيرها بما يتفق وحالة الفلاح وطبيعة الأراضى والعرف الزراعى لفلاحة هذه الأراضى الحديثة الاصلاح .

هذه كلمة وجيزة فى تنظيم الهجرة الزراعية ، وفى تنفيذها لناحية مهمة من نواحى الاصلاح الزراعى بمصر بل فى تنفيذها سعادة يحس بها الفلاح من تقدم فى ملبسه ومأكله وصحته إلى جميع مظاهر عيشته ، فإذا ما استقر الفلاحون فى الموضع الذى يرفعهم إليه هذا الاصلاح كان للحكومة التى تناصرهم على ذلك فضل الناهضين بأممهم إلى السعادة والحضارة .